



الملخص التنفيذي لدراسة

السياسات الخاصة بالمعلمين في الأنظمة التعليمية بالعالم العربي



يهدف مشروع تضمين السياسات الخاصة بالمعلمين في الأنظمة التعليمية بالعالم العربي، إلى رصد التدابير التي من شأنها الإسهام في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالتعليم، خاصة فيما يتعلق بالموثقات المعنوية بالمعلم، ولاسيما مساعدة الدول في رسم سياسات خاصة بالمعلمين من شأنها أن تحقق (زيادة أعداد المعلمين المؤهلين بنسب كبيرة) في المدى المنظور؛ من أجل تأمين تكافؤ الفرص للمتعلمين والجودة في التعليم، في ضوء أفضل الممارسات العالمية.

من أجل ذلك، أُعدت دراسات وصفية وتحليلية لواقع السياسات الخاصة بالمعلمين في كل من الدول العربية الثمانية الآتية: المملكة الأردنية الهاشمية، ومملكة البحرين، والجمهورية التونسية، والجمهورية اللبنانية، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية. وقد اختيرت هذه الدول عينة الدراسات، وفق معايير جغرافية؛ لتمثل أنحاء العالم العربي كافة، مع تحاشي الدول التي كانت تعاني من اضطرابات داخلية في الفترة المحددة للدراسة. وقد أُعدت هذه الدراسات بناء على أطر مرجعية ومنهجية موحدة للتقارير الوطنية كافة، تمثلت بأربع مراحل بيانها فيما يأتي:

أولاً: المرحلة الأولى: عُيّنت هذه المرحلة بتحديد المحاور الكبرى للسياسات الخاصة بالمعلمين، وبتحديد عناصرها التفصيلية، وهكذا جُمعت السياسات تحت سبع محاور هي:

- (1) السياسات الخاصة بالإعداد الأساسي لمهنة التعليم.
- (2) السياسات الخاصة بتوظيف المعلمين ومستقبلهم المهني.
- (3) السياسات الخاصة بتطوير كفايات المعلمين أثناء الخدمة.
- (4) السياسات الخاصة بحقوق المعلمين.
- (5) السياسات الخاصة بواجبات المعلمين ومسؤولياتهم.
- (6) السياسات الخاصة بشروط توفير بيئة تعليمية مناسبة.
- (7) السياسات الخاصة بالمرتبّات وبالضمانات الاجتماعية للمعلمين

وأضيف إلى هذه المحاور محور ثامن، يتعلّق بالخطط المتداولة لتطوير السياسات.

ثانياً: المرحلة الثانية: عُيّنت هذه المرحلة بجمع الوثائق الرسمية الخاصة بسياسات المعلمين في كل دولة من دول عينة التقرير من قوانين، ومراسيم، وأنظمة، وقرارات، وتعاميم، وتعليمات، وخطط، وما إليها، وتبويب مضمينها بناء على كل محور من محاور السياسات، بوضع مصفوفات موحدة، هدفت إلى ضبط السياسات المعتمدة في كل دولة وفق كل محور.

ثالثاً: المرحلة الثالثة: تضمنت هذه المرحلة إجراء مقابلات مع عينة مختارة من المعنيين بسياسات المعلمين؛ بناء على دليل موحد للمقابلات، هدفت إلى التعرف إلى آراء أفراد هذه العينة فيما يخص السياسات الجديرة بالاستمرار والتعزيز، وتلك التي تحتاج إلى تغيير أو تطوير.

رابعاً: المرحلة الرابعة: وفي هذه المرحلة تشكلت صياغة التقرير، وقد جرت هذه الصياغة بناء على الإطار المفصل لكل محور من محاور السياسات، وتضمّن كل فصل ثلاثة أجزاء هي: 1-مقدمة تبرز أهم نقاط السياسات الخاصة بالمحور. 2-عرض وتحليل للسياسات المعتمدة فيما يخص المحور. 3-تعليق على هذه السياسات وصياغة مقترحات للتطوير.



وبموازاة ذلك جرت مراجعة الأدبيات المنشورة حول السياسات الخاصة بالمعلمين، وصياغة الإطار النظري ذي الصلة، كما وُضِعَ تقرير مفصّل حول التوجّهات العالمية الرائدة في هذا المجال.

وأخيرًا، استخلص الباحثون واقع السياسات الخاصة بالمعلمين في الدول العربيّة المختارة من التقارير الوطنيّة؛ وتبع ذلك، استخلاص أهمّ التوصيات التي من شأنها تحقيق الهدف الأساسي لهذا المشروع، ألا وهو مساعدة الدول المعنيّة على اعتماد سياسات من شأنها (زيادة أعداد المعلمين المؤهلين بنسب كبيرة) في المدى المنظور. هذا ويعالج الفصل الأوّل من هذا التقرير، الإطار العام للدراسة من ناحية: أهميّتها، وأهدافها، والأسئلة التي تحاول الإجابة عنها، وحدودها. ومن البديهي أنّ لدراسة السياسات الخاصة بالمعلمين أهميةً ونفعاً كبيرين، كون المعلم الفعّال المؤهّل للتعليم ركيزةً من الركائز الأساسيّة لجودة التعليم، ولتحقيق تكافؤ الفرص لدى المتعلّمين. وفي الوقت نفسه، لم تحظْ هذه المسألة بالاهتمام الكافي في الدول العربيّة، فجاءت هذه الدراسة؛ لتسدّ فجوة واسعة في معرفة واقع الدول العربيّة في هذا المجال، لكنّ الموارد المتاحة والاضطرابات التي تعاني منها بعض الدول العربيّة، جعلت هذه الدراسة تقتصر على الدول المذكورة آنفًا، ويتوجّب عدم تعميم نتائج هذه الدراسة على سائر الدول، التي لم تُضمّن في هذا المشروع.

هذا ويعالج الفصل الثاني من هذا التقرير الإطار النظري للسياسات الخاصة بالمعلمين القضايا التي تتناولها عادة هذه السياسات، ويفرد اهتمامًا خاصًا بالمسائل الآتية على ضوء الأبحاث العلميّة والمعياريّة المنشورة في الدول

الغربيّة والمنظّمات الدوليّة وهي:

(أ) السياسات الخاصة بإعداد المعلمين.

(ب) المعايير الخاصة بالمعلمين.

(ج) اختيار المعلمين.

(د) توزيع المعلمين على المدارس.

(هـ) مواكبة المعلمين المبتدئين.

(و) تدريب المعلمين.

(ز) جاذبيّة مهنة التعليم، بما في ذلك رواتب المعلمين.

هذا ويعالج الفصل الثالث منهجيّة الدراسة ويتناول بالتفصيل في المسائل الآتية:

(أ) عيّنة الدول العربيّة المختارة.

(ب) أدوات الدراسة.

(ج) جمع الوثائق وتبويب مضامينها بناء على محاور السياسات.

(د) إجراء المقابلات وصياغة ملخصاتها.

(هـ) صياغة التقرير الوطني.

(و) الدول المرجعيّة المختارة لرصد السياسات الرائدة.

ويتناول الفصل الرابع، أبرز التوجّهات العالمية الرائدة في السياسات الخاصة بالمعلمين تحت العناوين السّنة الآتية:

(1) جعل مهنة التعليم مهنة جاذبة تستقطب أفضل الكفاءات.

(2) تحديد واضح للأطر المرجعيّة لعمل المعلمين.

(3) تأمين امتلاك المعلمين الكفايات المناسبة للتعليم الفعّال.

(4) تأمين التوزيع المناسب للمعلمين.

(5) تأمين الظروف الملائمة لفعالية العملية التعليمية/التعلمية.

(6) تأمين التأطير والمتابعة والدعم المناسب لعمل المعلمين.

وتحت كلّ عنوان من هذه العناوين، يعالج هذا الفصل مسائل فرعية متنوّعة، وممارسات رائدة من شأن تكاملها أن يؤدّي إلى تحقيق العناوين الكبرى للسياسات المعنية؛ لتشكّل أفضل الظروف؛ لتحقيق النتائج التعليمية المتوقّعة عند الطلاب في مختلف مراحل التعليم العام. كما يتضمّن هذا الفصل أمثلة عن ممارسات مُثلى في الأنظمة التعليمية، استنادًا إلى ما هو موجود في هذا المجال في الأدبيّات العالمية في دول متقدّمة مثل: فنلندا وغيرها، وفي دول نامية مثل: المكسيك وتشيلي، وفق الأدبيّات الصادرة عن تجمّعات دولية مثل: اليونسكو، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي، والاتّحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وقد قام الباحثون بمسح علمي لهذه السياسات؛ لانتقاء ما يبدو قابلًا للتطبيق في الدول العربية في ضوء الواقع الراهن، والتطلّعات المستقبلية، والظروف الموضوعية التي تمرّ بها دول العربية.

ويقدّم الفصل الخامس من هذا التقرير: أبرز خلاصات التقارير الوطنية، حول تضمين السياسات الخاصة بالمعلمين في أنظمة التعليم في الدول العربية الثمانية المختارة؛ بناءً على المحاور الثمانية التي جرى تحديدها في المرحلة الأولى من الدراسة، وفي عناوين فرعية لكلّ من هذه المحاور، مع استنتاجات عامة لواقع الحال فيما يخصّ كلّ محور في الدول عيّنة التقرير. ويستفاد من مجمل التقارير أنّ هذه الدول لا تزال بحاجة على نحو عام إلى إعادة النظر في برامج إعداد المعلمين، لتعزيز التربية العملية، كما لم نجد طيّاً لمعضلاتي التوزيع المناسب للمعلمين على المدارس، بناءً على الحاجات الفعلية، والاستغناء عن خدمات المعلمين المتعاقدين الذين لا يحملون عادة المؤهلات اللازمة للتعليم، كما أنّها تعاني من غياب استراتيجية واضحة، ومتكاملة، ومستدامة للتطوير المهني لكفايات المعلمين أثناء الخدمة، بناءً على معايير مهنية معتمدة، واستخدام هذه المعايير في المسار الوظيفي للمعلّم طوال سني خدمته.

ومن ناحية أخرى، يبدو أنّ الحقوق الفردية للمعلمين مصانة في مختلف الدول، لكن يتعيّن على بعض هذه الدول أن ينظر في توسيع نطاق الحقوق الجماعية للمعلمين؛ ليصبحوا أكثر فعالية في تطوير النظام التربوي، وتضمين هذه الحقوق في الأطر المرجعية لعمل المعلمين.

كما أنّ معظم الدول المعنية بهذا المشروع، تشهد عجزاً ملحوظاً في الظروف الموضوعية المسهّلة لفاعلية عمليّات التعليم والتعلّم من مرافق، وتجهيزات، ومعينات تربوية، وموارد بشرية مساندة للمعلّم. وفي الأخير تبقى كلمة: على الرغم من وجود الضمانات التي يتمتّع بها المعلمون في مختلف الدول المعنية، فإنه لا تبدو مهنة التعليم جاذبة بحدّ ذاتها، ولا تستطيع استقطاب الطلاب المتميّزين في التعليم العالي، بل يبدو أنّها تستقطب الباحثين عن وظيفة تتّسم بالديمومة وترافقها إجازات وعطاءات متنوّعة، حتى لو كانت الرواتب ليست بالقدر المأمول.



أمّا فيما يخصّ تطوير السياسات الخاصّة بالمعلّمين في الدول المعنّية بهذا المشروع، فيبدو أنّها تنصبّ في الوقت الحاضر- على نحو شبه حصري- على تحديد الأطر المرجعيّة للعمل المهني للمعلّمين، دون غيرها من الأمور التي تستحقّ اهتمامًا أكبر. كما نجد في مختلف الدول حرصًا على الاستمرار في تحسين بيئة التعليم والتعلّم من أبنية وتجهيزات ومعينات تربويّة.

أمّا الفصل السادس من التقرير، فإنه يقدم توصيات حول السياسات الخاصّة بالمعلّمين تبدو قابلة للتطبيق في الأنظمة التعليميّة بالعالم العربي، في ضوء أفضل الممارسات العالميّة، وتتمحور هذه التوصيات حول المسائل العشر الآتية:

- (1) تعزيز جاذبيّة مهنة التعليم.
- (2) تطبيق الأطر المرجعيّة لعمل المعلّمين.
- (3) التطوير الجذري للتربية العمليّة في برامج إعداد المعلّمين.
- (4) الحدّ من اللجوء إلى معلّمين غير مؤهلين.
- (5) التوسّع في حقوق المعلّمين الجماعيّة.
- (6) اعتماد مدوّنات أخلاقيّة شاملة للمعلّمين.
- (7) التشدّد بتطبيق القوانين والأنظمة فيما يخصّ توزيع المعلّمين على المدارس والمناطق.
- (8) إقامة شراكات مجتمعيّة؛ لتحسين بيئة التعليم والتعلّم؛
- (9) تعزيز الضمانات الاجتماعيّة على نحو يتلاءم مع الممارسات المثلى على المستوى العالمي، وخاصّة فيما يخصّ الأمراض المزمنة والإعاقات.
- (10) اعتماد مبادئ أساسيّة لتعزيز رواتب المعلّمين؛ لما لها من تأثير إيجابي على جاذبيّة المهنة، وإمكان المساءلة، والتمهين.